II. **المنهج:** يستخدم الباحث في علم الاقتصاد السياسي المنهج العام للبحث العلمي، من جهة وصف الظاهرة وتقسيمها، وفرض الفروض، واستعمال الاستقصاء، وأخيراً التيقن من عدم ارتباك النظرية وتناقضها الداخلي فيما بين عناصرها، وذلك بمواجهتها بالواقع؛ إذ إن الخط المنهجي المقترح لا يمكن أن يمثل سوى فرضية منهجية تعين اختبارها والتأكد من صحتها على أرض الواقع. وإذ يجد الناظر في علم الاقتصاد السياسي نفسه عاجزاً عن استخدام التجربة، كما في العلوم الطبيعية، فإنه يستعيض بالتجريد (الذي يعني العلو بالظاهرة عن كل ما هو ثانوي.

III. **الحد الأدنى من المعرفة اليقينية:** يعطينا الاقتصاد السياسي، بحالته الراهنة، كما يقول د. دويدار، حداً أدنى من المعرفة اليقينية التي تصلح أساساً لتفسير الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ المعقول بحركاتها المستقبلة. والأمر هنا يتعلق بمجموع القوانين الاقتصادية النظرية التي هي تحت تصرفنا، والخاصة بالأشكال التاريخية المختلفة للعملية الاقتصادية التى قد ثبت التحقق من صحتهاعلى الصعيد العلمي، وهو الأمر الذي يستتبع استبعاد النظريات التي ثبت عدم صحتها بمواجهتها بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية، والتي يرد عدم صحتها إلى سوء تصور أصحابها لموضوع العلم ومنهجه في ارتباطهما العضوي.

وعليه، نحن أمام علم يرقى إلى خمسة قرون خلت، لا إلى الأزل، وينشغل بالقوانين والشروط الموضوعية لظواهر الرأسمالية غير الشفافة (الأثمان، الأسواق، القيم، الأرباح، الفوائد، الريوع. . . إلخ). ولكي يتسنى استدعاء هذا العلم كي يتولى تفسير الظاهرة، يتعين

Dr ELKER MOHAMED

من البداية معرفة الأساس الذي يبنى عليه. هذا الأساس هو، كما ذكرنا وسنتابع البرهنة فيما يأتي، الانشغال بدراسة النظرية الكمية والنظرية الموضوعية في القيمة، والتناقضات الكامنة فيها، التي تتطور على أساس منها، أي التناقضات، الظاهرة محل البحث؛ فمن دون الانطلاق من القيمة لا يمكن الوصول إلى شيء سوى أن كل شيء متوقف على كل شيء! ومن دون الوعي بالقيمة، كمياً وموضوعياً، لا يمكن الوصول إلى مفهوم السوق، كما لا يمكن التعامل مع الأثمان، ولا يمكن كذلك فهم علاقات التبادل، واقتصاديات المبادلة النقدية المعممة، بل لا يمكن استيعاب باقي المظاهر التي ستطرح نفسها في لحظة تاريخية معينة وفي ظروف معينة، كالتضخم والكساد والركود والفائض والعجز، إلى آخر المظاهر الاقتصادية التي تبلورت مع نمط الإنتاج الرأسمالي، وأدت بشكل رئيسي إلى تبلور الاقتصاد السياسي، كعلم اجتماعي.

Dr ELKER MOHAMED